تمويل المشروعات الصغيرة كمدخل للتنمية الاقتصادية في العراق وحل مشكلة البطالة

علي نبع صايل الصبيحي
مدرس مساعد في كلية الإدارة والاقتصاد- الفلوجة/جامعة الانبار

الملخص

تعتبر التنمية هدف تسعى لتحقيقه كافة الأمم والشعوب وان التنمية عملية متعددة الأبعاد وتتضمن إعادة تنظيم وتوجيه الهياكل الاقتصادية للبلد .

وقد واجه الاقتصاد العراقي تحديات كبيرة منها الحروب والاحتلال وتخلف القطاعات الزراعية والصناعية وسوء توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وكذلك غياب العناصر الرئيسية للسياسات الاقتصادية الكلية في البلد وغياب الدور الحكومي في إدارة النشاط الاقتصادي مما أدى إلى ارتفاع ظاهرة البطالة وتعتبر المشاريع الصغيرة من السياسات الاقتصادية كمدخل للتنمية وحل مشكلة البطالة في العراق وينفرد الاقتصاد العراقي بأنه يجمع بين وفرة المياه ومساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة مع قلة نسبية في عدد السكان وموارد هائلة من الثروات الطبيعية وفي مقدمتها النفط وما يمتلكه هذا الاقتصاد من مقومات إنشاء المشاريع الصغيرة سواء كانت اقتصادية وثقافية وبيئية ويجب أن تعطى أهمية للمشاريع الصغيرة التي يدخل قطاع الزراعة بشكل كبير فيها لكون هذا القطاع يحتوي على 20% من مجموع اليد العاملة كما أن مثل هذه المشاريع لا تحتاج إلى أموال طائلة وكذلك سرعة انجاز ويمكن تمويل هذه المشاريع من قبل الجمعيات الخيرية أو القروض التي تقدمها الدولة وان إنشائها سوف يتيح للدولة الاهتمام بالبنى التحتية والمؤسساتية بعد أن انهارت بالكامل بسبب الاحتلال الأجنبي والأيادي الجاهلة . من خلال عمليات السلب والحرق والتهريب خارج العراق وإزاء هذه التحديات يعتبر تمويل المشاريع الصغيرة هدفا اقتصاديا للتنمية وحل مشكلة البطالة .

Abstract

Economic development is an Ultimate aim to be attended by nations. It is a multi – aspect procedure induding the reorganization of economy and redirecting its structure.

The economy of Iraq faced same gigantic challenges via a seris of wars and military ocapation and deterioration in the agricultural and industrial sectors let alone the wide waste of the countries resources . This siluation was worsen by the negligence of the main elements of the economic policy and the absence of the role of the government in directing the economic activities in the country.

The outcome of such situalirn was a large scale of unemployment phenomenon. However, minor economic projects are considered as one of the policies help in enhancing development and eradicate unemployment problems in Iraq . Iraq economy is unique in its matching of high availability of water resources with a wide area of lands versus low scale of populatirn and very rich inventory of natural resources, such as oil .

Iraq economy has all the economic, agri cultwal and environmental prerequisites of founeliry minor economic projects.

Minor economic projects of the agri- cultural sector should gain the highest concern since it embraces 20% of manpower . Moreoves, projects don't need great funds they can be refund by charity societies or by governmental loans . to found such projects we spare the governments efforts to be directed to reconstruct the mass dstrnction plagned all institutions and infrastructure of the country.

مقدمة

إن التنمية هدف تسعى لتحقيقه كافة الأمم والشعوب وبما إن النمو الاقتصادي يشكل احد المكونات الهامة لعملية التنمية إلا انه لا يعد المكون الوحيد كذلك فأن التنمية يجب النظر إليها باعتبارها عملية متعددة الإبعاد وتتضمن إعادة تنظيم وتوجيه الأنظمة الاقتصادية و الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما. أما حديثا

فقد تعددت المفاهيم للتنمية فمنها ما يعرفها على أنها عملية خفض أو القضاء على الفقر، وسوء توزيع الدخل والبطالة. ومن هنا فالتنمية تعني مدى تحقيق قفزة نوعية أي خفض المعضلات الثلاث (علي ، وسلامة ،1986 : 72) .

حيث تستلزم التنمية إزالة جميع المصادر الرئيسية لافتقاد الحريات والفقر والطغيان وشح الفرص الاقتصادية، وكذلك الحرمان الاجتماعي المنظم وإهمال المرافق والتسهيلات العامة (أمار ،2004 :22) . ومن هنا يمكن النظر إلى التنمية على أنها عملية مستمرة ديناميكية ويجب إن تشمل التغيرات في نواحي الحياة كافة و هي تعمل على تجاوز المعوقات لتضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والمتخلفة (الشافعي ، 1980 :58) .

إن من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاديين وصناع القرار في العراق لإعادة تنظيم الاقتصاد العراقي وأعمار ما دمرته الحروب والاحتلال فالتخلف العام ضارب إطنابه فهناك تخلف في القطاعات الرئيسية المختلفة كالقطاع الزراعي والصناعي وهناك تدمير في البنية التحتية نتيجة الحرب واختلال في الإنتاج ومعدلات عالية من البطالة وتفاوت كبير في توزيع الدخل والثروة بين الأفراد والأقاليم على حد سواء وانتشار الفقر بين إفراد المجتمع وتردي الحالة المعاشية للسكان وغياب العناصر الرئيسية للسياسات الاقتصادية الكلية وغياب الدور الحكومي في إدارة النشاط الاقتصادي والتأثير فيه فضلا عن عدم الثقة بالمستقبل. وإزاء هذه التحديات السالفة الذكر كيف يمكن أن نحدد ما هو مهم وما هو أهم وما هو مطلوب بشكل ملح وكم هي الأموال المطلوبة لمعالجة الوضع الاقتصادي العراقي . والاهم من ذلك كله من يدير الاقتصاد العراقي وله الحق في التصرف بموارد العراق . لقد أتت الحرب على كل شيء ولم تكتفي بتدمير البنية التحتية بل أجهزت على البنى القومية والتي يقصد بها التشريعات والأنظمة والقوانين والإطار الأكبر لها مؤسسات الدولة والذي دمرته أيادي خبيثة جاهلة من خلال عمليات السلب والحرق والتهريب خارج العراق ، وإزاء هذه التحديات أرى أن تكون المشاريع الصغيرة احد الوسائل لحل المشكلة في الاقتصاد العراقي والاستفادة من تجارب بعض الدول العربية ،منها مصر واليمن وسنتناول مثالا على هذه التجربة في الاقتصاد اليمني .

مشكلة البحث :

رافق احتلال العراق تدمير المؤسسات الاقتصادية و البنى التحتية وارتفاع معدلات البطالة وسوء توزيع الدخل والثروة وتراكم الدخل لدى أشخاص معينين اغلبهم من قيادات الدولة و القطاع العسكري الجديد ، وان هناك عجز واضح في معالجة الوضع من قبل الدولة وتخبط كبير قاده إلى هدر خطير في أموال البلد .

فرضية البحث :

يقوم البحث على فرضية مفادها أن المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر يمكن أن تساهم بشكل فعال في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق وتساعد في تقليص مستوى البطالة وارتفاع المستوى ألمعاشي .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى الاطلاع على أهمية المشروعات الصغيرة ودورها الفاعل في عملية التنمية الاقتصادية والاستفادة من خبرات بعض الدول في هذا المجال لبيان مدى أمكانية تطبيق التجربة في العراق لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي خلال الفترة التي أعقبت الاحتلال .

منهجية البحث :

تتضمن منهجية البحث ما يلي :

المقدمة

- المبحث الأول : 1- نظريات التنمية الاقتصادية
  2 - أهداف التنمية الاقتصادية
- المبحث الثاني : 1- مفهوم التمويل البالغ الصغر
  2- السمات والخصائص لبرامج التمويل البالغ الصغر
- المبحث الثالث : 1- دور التمويل البالغ الصغر في التنمية الاقتصادية
  2- الاقتصاد العراقي وإمكانية نقل التجربة

المبحث الأول :

1- نظريات التنمية الاقتصادية

أولا : النظرية الكلاسيكية :

مثلت النظرية الكلاسيكية نموذجا تنمويا في تطلعه حيث انصبت فيه جهود روادها على اكتشاف أسباب النمو الاقتصادي في الأجل الطويل . وقد وجدوا قوى النمو متمثلة في زيادة معدل نمو السكان والتقدم التكنولوجي وتفاعلها مع التراكم الرأسمالي الذي يلعب دورا حيويا فيها .

ويرى آدم سميث (Adam smith) إن زيادة الثروة والنمو الاقتصادي يتحقق عن طريق التخصص وتقسيم العمل إذ أنها تسمح بزيادة إنتاجية العمل عن طريق زيادة مهارة العاملين ، وزيادة الابتكارات وإنقاص الوقت اللازم لعمليات الإنتاج وينبغي التوسع في تكوين رأس المال (Capital Formation) وحجم السوق (smith,1937:24) .

ويرى سميث إن النمو الاقتصادي يحدث بطريقة تراكمية فعندما يتوفر السوق ورأس المال يحصل تخصص وتقسيم عمل وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتزداد الدخول وهذا يسمح بتكوين رأس المال واتساع حجم السوق ، وتحصل زيادة في السكان وتزداد القدرة والحافز على التحسينات التكنولوجية وهذا يؤدي إلى زيادة درجة التخصيص(Ibid .PP.42.247) .

وفيما يتعلق بالاقتصادي دافيد ريكاردو David Ricardo . قدم نموذج القطاعين في التنمية وتضمن فرضيتين الفرضية الأولى ، افتراض إن القطاع الزراعي يخضع لقانون تناقص الغلة Diminishing Returns Law والسبب هو أن الإنتاج الزراعي يحتاج إلى الأرض ، والأرض محدودة ولأجل زيادة الإنتاج يجب الانتقال إلى ارض اقل خصوبة ، وبذلك تزداد تكاليف الإنتاج الزراعي . والفرضية الثانية : قدم ريكاردو مفهوما يعرف اليوم باسم فائض العمل (Lab our Surplus) ويرى أن القطاع الصناعي يمكن إن يمتص هذا الفائض من القطاع الريفي دون إن يتسبب في رفع الأجور في كل من القطاعين الحضري والريف (جليز وآخرون ، بدون تاريخ . :156) .

وحلل ريكاردو بين النمو وتوزيع الدخل بين عوامل الإنتاج الثلاث هي الأرض والعمل ورأس المال . ويبدو واضحا من توجه الاقتصاديين الكلاسيك بان تكوين رأس المال يعد حجر الأساس في عملية النمو .

وان محدودية نظريتهم أنها أخذت قضية كفاية الطلب الكلي كمسألة مسلم بها .وهذا يأتي معتمدا على عنصرين في النظرية الأول اعتمادهم على(قانون ساي) (Says Law) الذي يشير إلى إن العرض يخلف الطلب والثاني افتراض توجه الاقتصاد تلقائيا إلى تحقيق التوازن في مستوى العمالة المتاحة في المدى الطويل بسبب مرونة الأسعار والأجور .

ثانيا : النظرية الماركسية :

بنى كارل ماركس تحليله للنمو على نظرية فائض القيمة حيث أشار إلى إن قيمة الإنتاج الإجمالي تتألف من ثلاثة عناصر هي :رأس المال الثابت أي الآلات والأبنية والمواد الأولية ورأس المال المتغير المتمثل بمجموع الأجور المدفوعة للعمال وفائض القيمة في شكل ربح وريع وفوائد يتقاضاها الرأسماليين نتيجة استغلال العمال (البستاني ، 1985:32) .

وان زيادة فائض القيمة تعتمد على رفع إنتاجية العمل باعتماد الوسائل الفنية أكثر من اعتمادها على زيادة ساعات العمل .

إن احد الركائز الأساسية في نظرية ماركس في التنمية الرأسمالية هو الرأي القائل : انه من المؤكد إن يتناقص معدل الربح على رأس المال مع استمرار النمو .وهذه الإرباح التي حققها العمال وهي عبارة عن الفائض الذي يزيد من الأجور التي تدفع للعمال لمواجهة احتياجات الكفاف وفي مواجهة ذلك المعدل المتناقص للإرباح تؤدي المنافسة بكبار الرأسماليين إلى ابتلاع الطبقة الضعيفة من الذين يلحقون بطبقة البروليتاريا(ماركس ، بدون تاريخ:469 – 473) .

وتصبح الأزمات أكثر حدة مع تقدم التنمية وربما تناقص أجور العمال نتيجة الجهود التي يبذلها الرأسماليون في اعتصار جهود العمال من اجل المحافظة على مستوى الإرباح . والتنمية هي الثورة التي تطيح بالنظام الرأسمالي لتحل محل الاشتراكية .

ثالثا : النظرية النيو كلاسيكية :

ركزت هذه النظرية على مسالة تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها في إطار الندرة كعامل محدد آخذين الوضع الاجتماعي وطبيعته كحقيقة معطاة وان عملية التنمية تجري حسب هذه النظرية . إن زيادة إنتاجية العمل تنتج عن تراكم رأس المال الذي يرتبط بدوره بمعدل العائد لرؤوس الأموال الجديدة وبسعر عرض الادخارات أي سعر الفائدة، ويعمل تراكم رأس المال ، الباعث على زيادة الأجور الحقيقة إلى رفع حاجة العمال من الناتج القومي والى تخفيض العائد لرؤوس الأموال وعلى هذا يميل سعر الفائدة إلى الانخفاض وتتباطأ وتيرة تراكم رأس المال (مارشال 1952 :331-340.) .

ويذهب المذهب الكلاسيكي المحدث بان النمو عملية تتم بالتدرج إلى القول بأنها عملية تتصف بالانسجام والتوافق وتكافل عناصرها ويستند على ثلاث ركائز هي :

1- حصول كل عامل من عوامل الإنتاج على حصة الناتج بشكل تام
2- وتحقيق الوفورات الخارجية External Economies
3- إعطاء دور كبير لقدرة الإنسان على تخطي الصعوبات التي تعترض سبيل النمو (مارشال 1952 : 260، 381 ، 447 ، 448.) .

2- أهداف التنمية :

تسهم عملية التنمية في تحقيق جملة من الأهداف منها ما يأتي:

1- زيادة الدخل القومي الحقيقي :

إذ إن الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لان زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول إذ أن اغلب الدول النامية تعاني من فقر وأنخفض مستوى المعيشة ولا يمكن حل مشاكلها إلا بزيادة الدخل القومي وإحداث تغيرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية

2- رفع مستوى المعيشة :

تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع ، وان الارتفاع في مستوى معيشة السكان يعتبر من الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن فالتنمية الاقتصادية ليست زيادة الدخل القومي فحسب وإنما وسيلة لرفع مستوى معيشة تلك الدول و كلما كان دخل الفرد مرتفعا دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة .

3- تقليل التفاوت في الدخول والثروات :

يعد تقليل تفاوت الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية حيث إن العراق يعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض نصيب الفرد من الدخل ويعاني أيضا من اختلالات في توزيع الثروات والدخول فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة دون غيرهم مما يؤدي إلى انتشار الفقر وانخفاض مستوى الدخل والمستوى الصحي والتعليمي ولاسيما إذا كان عدد السكان كبيرا .

4- التوسع في الهيكل الإنتاجي :

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لذلك يتم التوسع في بعض الصناعات الاقتصادية إلى القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثاني:

1- مفهوم التمويل البالغ الصغر :

أصبح التمويل البالغ الصغر أداة قوية معترف بها في كافة إنحاء العالم لتخفيف حدة الفقر ورفع مستويات المعيشة وخلق فرص عمل وتحفيز النمو الاقتصادي . والتمويل البالغ الصغر هو تقديم الخدمات المالية للفقراء القادرين على تنظيم المشروعات والذي من شأنه زيادة دخل الأسرة وتخفيض معدلات البطالة وخلق الطلب على السلع والخدمات الأخرى . ويعتبر التمويل البالغ الصغر أداة تنموية قوية يمكنها الوصول إلى الفقراء ورفع مستويات معيشتهم وخلق فرص العمل و الإسهام في نمو الاقتصاد (محمد، و عريقات ،. 1977 :106). .

وتوفر برامج التمويل البالغ الصغر الخدمات المالية لخدمات الائتمان والإيداع والادخار المصممة لاحتياجات الفقراء القادرين على تنظيم المشروعات حيث نشأت برامج التمويل البالغ الصغر الناجحة استجابة لعدم تلبية الطلب على الخدمات المالية من قبل الفقراء القادرين على تنظيم المشروعات وقد أظهرت هذه البرامج أن الفقراء صالحون للحصول على التمويل وان تقديم الخدمات المصرفية لهم يمكن إن يكون مربحا وقابلا للاستمرار . وتستخدم الهيئات المانحة وواضعو السياسات والعاملون في مجال التمويل البالغ الصغر في كثير من الأحيان اصطلاحات متضاربة عند تعريف مؤسسات الأعمال البالغة الصغر ولاسيما المقارنة بمؤسسات الإعمال ألصغيره غير انه لايوجد تمييز واضح بينهما ولا يساعد التعريف

الاسمي الذي يستعمله البنك الدولي والوكالات الأمريكية للتنمية الدولية في تحسين مفهوم هذين النوعين من المؤسسات والفرق بينهما إذ يعرفان مؤسسات الأعمال البالغة الصغر بأنهما المؤسسات التي يعمل بها اقل من 10 موظفين كما تعرف مؤسسات الإعمال الصغيرة بأنها مؤسسات يعمل بها ما يتراوح من 10- 50 موظف ومع أن الفرق بين هذين النوعين من مؤسسات الإعمال غير واضح فان الفرق الرئيسي بينهما يتمثل في درجة الاعتماد المتبادل بين اقتصاد الأسرة المعيشية وأنشطة الإعمال تؤديها المؤسسات المعنية (مصطفى واخرون، 2001 :63).

ففي حالة المؤسسات الصغيرة لايمكن فصل اقتصاد الأسرة عن أنشطة المؤسسة إذ تؤثر القرارات الاقتصادية على أنشطة المؤسسة وفي المقابل تؤثر القرارات الاقتصادية لمؤسسة الإعمال البالغة الصغر على أوضاع الأسرة المعيشية .

إما في حالة المؤسسات الصغيرة فيصل التشابك المتبادل بين اقتصاد الأسرة وأنشطة الأعمال الصغيرة ومن المحتمل أن توظف المؤسسة الصغيرة بعض الإعمال في الخارج وقد يكون لديها نظام حسابات اولي منفصل عن ميزانية الأسرة . وفي كثير من الأحيان تكون مؤسسات الأعمال الصغيرة قد حققت السلام و الأمن الاقتصاديين للأسرة . ونظرا لأن مؤسسات الأعمال البالغة الصغر يمكن أن تحقق أرباحا عالية ، فان أصحاب المشاريع البالغة الصغر مستعدون وقادرون عن دفع أسعار فائدة عالية مقابل الحصول على الخدمات المالية الجيدة التقييم بسرعة وسهولة (جوديت و شوالي بدون تاريخ ، ص93). .

2- السمات والخصائص لبرامج التمويل البالغ الصغر

تتسم برامج التمويل البالغ الصغر بالسمات الآتية :

أ — القروض الصغيرة والقصيرة الأجل عادة والأدوات الادخارية المأمونة

ب- التقسيم المبسط والسهل للمقترضين

جـ- إتباع مناهج بديلة آزاء طلب الضمانات العينية

د- الدفع السريع لحصيلة القروض المتكررة بعد سداد القروض السابقة في مواعيدها

هـ - تقاضي أسعار فائدة إعلان أسعار السوق لتغطية التكاليف العالية التي تنطوي على معاملات التمويل البالغ الصغر .

و- ملائمة موقع وتوقيت الخدمات (مصيباح 2005 39)

وتلبي مؤسسات التمويل البالغ الصغر الناجحة الاحتياجات الخاصة التي تجعل التمويل البالغ الصغر مختلفا عن الاقتراض المصرفي التجاري التقليدي متمثل فيما يأتي :

1- الحصول على الائتمان قصير الأجل لتيار رأس المال العامل

2- الحصول على الائتمان في المواعيد المناسبة نظرا لطبيعة عمل المؤسسات السابقة من مواعيد استحقاقها

3- الحصول على الخدمات الادخارية ولاسيما في المناطق النائية التي تفتقر إلى فروع البنوك.

المبحث الثالث

1. دور التمويل البالغ الصغر في التنمية الاقتصادية:

تواجه الدول العربية منذ منتصف عقد الثمانينات صعوبات في توفير الموارد المالية الكافية لتمويل استثمارات التنمية وتلبية الاحتياجات العامة للسكان من بنية تحتية وخدمات تعليمية وصحية وسكانية ويتزايد ذلك مع تزايد ظواهر الفقر في مناطق كثيرة من هذه الدول والبطالة بين الشباب ولا سيما الخريجين منهم. وتبدو الحاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى لدعم وتوسيع آلياتهم في إستراتيجية التنمية ومعالجة الظواهر السابقة ومن هنا يبدو أن تمويل المشروعات الصغيرة المتناهية الصغر والوصول إلى صغار المستثمرين كأحد آليات معالجة الفقر والبطالة وقد أصبح ضروريا لمعاونة هذه الفئات على إيجاد فرص مناسبة للعيش وتخطي حالة الفقر إلى جانب مساهمة الإفراد والجمعيات الأهلية غير الحكومية في الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب والصحة والتعليم في المناطق الريفية. وفي هذا المجال تبرز أهمية تمويل المشروعات الصغيرة كأحد مداخل التنمية ألاقتصاديه والاجتماعية ولقد أنشئت في بعض الدول العربية صناديق اجتماعيه للتنمية ساهمت بشكل كبير في تحقيق قفزات تنموية كبيره منها الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر الذي أنشئ عام 1997 والصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن الذي بدأ عمله عام 1997 بعد الوحدة اليمنية وتتضح أهمية التمويل البالغ الصغر من خلال تزايد اهتمام الجهات الدولية المانحة لهذا النوع من التمويل وذلك للأسباب الآتية :

1- أن القطاع المالي الرسمي أهمل أكثر من نصف سكان البلدان النامية أو قدم لهم خدمات أقل من المطلوب
2- بإمكان مؤسسات الإعمال البالغة الصغر ومؤسسات الإعمال ألصغيره رفع مستوى معيشة الفقراء في معظم البلدان النامية
3- أن التحول نحو تنمية القطاع الخاص والقطاع المالي استجابة لتقلص دور ألدوله أو الحكومة في الانشطه ألاقتصاديه جعل التمويل البالغ الصغر جزءا من ألاستراتيجيه ألعامه لتنمية القطاع الخاص.

2. الاقتصاد العراقي وإمكانية نقل التجربة اليمنية .

قبل إن أتحدث عن الاقتصاد العراقي لابد لي إن أعطي مثلا لأحد هذه البرامج وهو برنامج الإقراض وتنمية المشاريع الصغيرة والاحضر بوادي حضرموت في اليمن لكي يسهل المثال المطروح حول إمكانية نقل التجربة إلى العراق أو عدمه

انشأ هذا المشروع اليمني في 30 / 5 /2000 بين كل من جمعية النهضة الخيرية والاجتماعية والثقافية ، والصندوق الاجتماعي للتنمية بهدف تقديم الخدمات المالية لأصحاب الأنشطة الصغيرة على أساس الإقراض السلعي ويخدم هذا البرنامج (سكان مناطق ، سيئون ، تريم ، سارة ، السوم ،) والهدف الرئيسي من إنشائه هو مكافحة الفقر والقضاء على البطالة علي ، وسلامة ،1986 : 53) .

فقد قدم هذا المشروع خدمة كبيرة لأبناء المحافظة التي أقيم فيها واستطاع البرنامج دعم وتكوين العديد من الأنشطة الصغيرة والأصغر وتوسع في عدة مناطق كما استطاع الوصول اى اكبر شريحة من المجتمع . ويقوم المشروع بالتمويل في الأنواع الآتية (وزارة التخطيط ص106) :

1- **التمويلات الإنتاجية :** حيث قدم البرنامج تمويلا للأنشطة الإنتاجية المدرة للدخل كتربية الأغنام والنحل والورش الصغيرة وتوفر مكائن الخياطة للنساء بهدف التنمية وتحسين دخل صاحب النشاط .
2- **التمويلات التجارية :** وهي من الأنشطة المدرة للدخل حيث يقوم البرنامج بتوفير رأس المال لصاحب النشاط بهدف شراء المواد اللازمة مثل محلات بيع الأسماك ، الباعة المتجولين..وغيرها

3- **التمويلات الخدمية** : وتعتمد على توفير خدمة الإقراض لأنشطة الخدمات مثل ورش تغيير الزيوت والإطارات ، الاتصالات ، هاتف ، انترنيت . وهي من الأنشطة المدرة للدخل لغرض خلق وتنوع العمل والمساهمة في مكافحة الفقر والبطالة .

واخذ نشاط البرنامج في التوسع وازداد عدد المستفيدين حتى بلغ نهاية مارس 2004 (597) مستفيدا (مصيباح \مصدر سابق ص42) .

الجدول الآتي يوضح عدد المستفيدين بحسب المناطق منذ بدأ التأسيس حتى 30 / مايس 2004

المنطقة	سيئون	تريم	شبام	القطن	سارة	السوم	رخبة	الإجمالي
العدد	352	105	30	42	33	34	1	597

جدول رقم (1)

ونلاحظ هنا تزايد عدد المستفيدين في منطقة سيئون وذلك يعود لقرب البرنامج من المستفيدين تليها منطقة تريم ويعود ذلك لوجود أنشطة زراعية / حرفية مناسبة مثل صناعة المكيفات الصحراوية مثلا ، في حين إن العدد يتناقص في مناطق السوم و رخبة بسبب بعد البرنامج وعدم وجود فروع قريبة وقلة الوعي لدى سكان هذه المناطق كونها بدوية (مصيباح \مصدر سابق ص43) .

ويمكن أن نقارن في نشاط البرنامج عام 2000 وبين الفترة المنتهية في مارس 2004 وذلك من خلال الجدولين الآتيين ، جدول رقم (2) يوضح نشاط البرنامج من التمويلات .

نوع التمويل	المستفيدين		الإجمالي	المبلغ بملايين الريالات
	رجال	نساء		
تمويل إنتاجي	20	42	62	2,877,635
تمويل تجاري	33	1	34	2,770,045
تمويل خدمي	32	5	73	3,497240
الإجمالي	85	48	133	9,144920

جدول رقم (2)

جدول رقم (3) يوضح تزايد نشاط البرنامج إلى نهاية مارس 2004

نوع التمويل	المستفيدين		الإجمالي	المبلغ بملايين الريالات
	رجال	نساء		
تمويل إنتاجي	91	78	169	10,326,605
تمويل تجاري	90	5	95	11,639,240
تمويل خدمي	66	11	77	6,621,651
الإجمالي	247	94	341	28,587,496

جدول رقم (3)

وبالعودة إلى الجدولين 3,2 نلاحظ انه حصل تقدم كبير في نشاط البرنامج حيث كانت: .

1- زيادة نشاط البرنامج في التمويل عن العام الأول إذا بلغ عدد المستفيدين 169 مستفيدا منهم 91 رجلا و78 أمراه مقاربه لعام 2000 إذا كان المستفيدين 62 منهم 20 رجلا و42 أمرأه وعليه ازداد التموين 2،877،635 مليون ريال إلى 10،326،605 مليون ريال عام 2004

2- زيادة نشاط البرنامج من التمويل التجاري إذ بلغ عدد المستفيدين 95 مستفيدا منهم 90رجلا و5 نساء مقارنه بعام 2000 حيث كان 33 رجلا وامرأة واحده وعليه ازداد التمويل 2،770،045 مليون ريال إلى 11،639،204 مليون ريال عام 2004

3- شهد التمويل الخدمي تطورا بسيطا حيث ازداد عدد المستفيدين من 32 رجلا وخمس نساء إلى 66 رجلا و 11أمرأه وازداد مبلغ التمويل 3،497،240 مليون ريال إلى 6،621،615 مليون ريال عام 2004 .

وبالرغم من الانجازات التي حققها البرنامج خلال المدة القصيرة ، ثلاثة أعوام إلا إن ذلك لاينفي وجود بعض الصعوبات التي تعترض عمل البرنامج أهمها :

أ- قلة الوعي لدى سكان بعض المناطق لكونها مناطق ريفية وهذا يؤثر على ميولهم لهذه الأفكار

ب-عدم وجود فروع للبرنامج في المناطق النائية ، كما لاتوجد مقومات للتنمية ، كالزراعة والصناعة

جـ- ضعف الجانب الإعلامي حول أهمية هذه المشاريع.

4- عدم وجود تعاون من ناحية الجهات القانونية المختصة خصوصا في ما يتعلق بحل مشكلة تأخر المستفيدين من السداد . وعليه فأن البرنامج يسير نحو تحقيق الأهداف وان التغلب على الصعوبات سيحقق نجاحا كبيرا

وبعد عرض المشروع اليمني وما قدمه من فوائد كبيره لأبناء اليمن لابد للحكومة العراقية من الاستفادة من التجربة اليمنية والمصرية والعمل على تنشيط المشروعات الصغيرة وحسب ما تتوافر من مواد أوليه في كل محافظه علما بأن ثروة العراق التي حققها عبر عقود عديدة

ذهبت كلها إلى بعض الدول المجاورة بمساعدة من تعاون معها من المنتفعين الجهلة والمتسللين عبر الحدود وأن الحرب دمرت منظومة القيم التي أقامها المجتمع منذ آلاف السنين ... ولكي نتوصل إلى دراسة دقيقه حول المشاريع الصغيرة لابد من تناول ملامح الاقتصاد العراقي والفرص المتاحة أمام الاقتصاد العراقي .

ينفرد الاقتصاد العراقي عن سائر الدول العربية بأنه يجمع بين وفرة المياه ومساحات شاسعة من الأراضي ألصالحه للزراعة مع قله نسبيه في عدد السكان و موارد طائلة للثروات الطبيعية خصوصا النفط . وعدد كبير من الرجال المتعلمين فضلا عن ذلك فأن العراق يبذل جهودا جبارة في مجال التنمية ألاقتصاديه على مدى عقود من الزمن ومازال الفقر يستشري بين أفراده

فأن الاقتصاد العراقي كان احد أهم الاقتصادات العربية في عقد السبعينيات وبداية الثمانينات وفي أعقاب الحرب الاخيره و احتلال العراق أصبح الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال هيكلي كبير ونقص في

توزيع الدخول والثروة وهدر المال العام وتخبط في السياسة الاقتصادية الكلية ومن ارتفاع نسبة البطالة فقد سنحت فرص عديدة للاقتصاد العراقي بعد الاحتلال منها :

1- تعهدات الدول ألمانحه في مؤتمر مدريد

وكانت هذه التعهدات لغرض أعادة أعمار العراق إلا انه لم يستفد منها بسبب التدخل الأجنبي وتخبط السياسة ألاقتصاديه للدولة

2- إيرادات النفط:

لقد حصل العراق على إيرادات كبيرة بعد الاحتلال لكنه لم يستفد منها لحد الآن بسبب الرواتب العالية لقيادات الدولة و لمنتسبي الوحدات العسكرية وكثرة الفساد الإداري والسرقات في البترول بسبب عدم وجود العدادات وضعف الدولة في السيطرة على الإنتاج وان الباحث قام بوضع استبيان إلى المواطنين في قضائي الفلوجة وسامراء وشمل الاستبيان المدينة والأرياف والنواحي لكلا القضائين وتبين في الاستبيان نوعية الوفرة لبعض المواد في كلا القضائين وأهمية المشاريع التي يمكن أن تخدم أفراد المجتمع وتخفف وطأة البطالة لأفراد المجتمع وتوصل الباحث من خلال الاستبيان ما يلي :-

1- ضرورة مكافحة البطالة خلال هذه المدة إلى أن يصبح القطاع الخاص في وضع يمكنه من خلق فرص العمل المطلوبة . ويشمل إعادة تأهيل المرافق العامة والبنية التحتية وخلق برامج خاصة لتوظيف النساء وبرامج قروض لمؤسسات صغيرة بفرض إعادة انطلاق هذه المؤسسات وإنشاء الجديد منها .

2- يرى الباحث إن الإمكانات متوفرة في العراق أكثر من اليمن في جوانب عديدة منها اقتصادية وثقافية وبيئية لذا يرى بضرورة إقامة مشاريع اقتصادية صغيرة تساهم في التنمية من اجل الحد من البطالة المرتفعة ويكون تمويل هذه المشاريع من قبل الدولة أو مشاريع خيرية لديها الإمكانية المالية وبسعر فائدة قليل جدا ولأجل متوسط حتى تتمكن هذه المشاريع من النجاح والمساهمة في جلب اليد العاملة وبالتالي الحد من البطالة .

3- يرى الباحث أن تعطى أهميه للمشاريع الصغيرة التي يدخل قطاع ألزراعه بشكل كبير فيها لان هذه المشاريع تعتمد على ما ينتج من القطاع الزراعي ويكون هذا القطاع يحتوي على 20% من مجموع اليد العاملة وعلى المدى المتوسط يكون هذا القطاع قادرا على ألمساهمه بشكل فاعل في الإنتاج في ظل اقتصاد السوق والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الريفية

4- وفي الجانب المالي يرى الباحث تقديم الدعم العاجل للمؤسسات المالية المصرفية في العراق وتطويرها ومنحها الصلاحيات الكاملة حول إقراض المواطنين الذين يرومون إنشاء مشاريع صغيره خاصة في مناطق عديدة تتوفر فيها المواد الاوليه التي يراد إقامة المشروع فيها .

5- توصل الباحث إلى أن قضاء الفلوجة يوجد فيه فائض كبير في الألبان والفواكه وعليه فأنه يمكن إقامة مشاريع تخص الألبان ومشاريع تخص المعا صير لتوفر الفواكه وتبين إن قضاء سامراء يعاني من فائض في إنتاج الطما طه والبصل وفائض في الثروة الحيوانية وعلية يجب إن تمنح قروض وبأسعار فائدة قليله جدا إلى إنشاء مشاريع صغيره يتم فيها تحويل مادة الطما طه إلى معجون وكذلك إقامة مشاريع تخص الثروة الحيوانية فيما يخص صناعة الملابس والدهون وأن هذه المشاريع سوف تساهم في خلق ناتج جديد وكذلك استيعاب أعداد كبيره من القطاعات العاطلة وعلى

ضوء الاستبيان يمكن إنشاء المشاريع التي تعتمد على ألزراعه والثروة الحيوانية في الوقت الحاضر لكونها لاتتطلب كلف عالية جدا وكذلك سهولة إنشاءها وإدارتها وتساعد في القضاء على البطالة بسرعة كبيرة وخلال مدة قصيرة لان إنشاءها لايتطلب مدة طويلة مما يساعد على انتشال عدد كبير من أبناء العراق من ظاهرة البطالة والعوز المالي الذي يعاني منه الشعب منذ الاحتلال وان الباحث يرى بان المردودات سوف تكون كبيرة مقارنة بما تم عرضه في البرنامج اليمني وذلك لتوفر الإمكانات في العراق أفضل من اليمن وكذلك الخبرة والوعي والثقافة لدى الشعب العراقي مقارنة بالشعب اليمني ومستوى التعلم فضلا عن إن العراق مر بمرحلة تنمية انفجارية كبيرة خلال السبعينيات وما منحته هذه المدة من خبرة في العمل وتطور لدى أصحاب الأموال والفقراء ويمكن عكسها لغرض الاستفادة منها في الوقت الحاضر ولاسيما إن بلدنا يعاني من هدر كبير في الأموال والطاقات فضلا عن عدم تدخل الدولة في السيطرة على الأسعار مما دفع الوضع في العراق إلى الهاوية وما المشاريع الصغيرة إلا وسيلة علاج اولي للشعب العراقي .

الاستنتاجات

1- أن برامج التمويل الصغيرة أثبتت قدرتها على تحقيق أهداف اجتماعيه واقتصاديه من خلال تقديم خدماتها للفقراء والقضاء على البطالة

2- عزوف بعض المصارف التجارية في البلدان العربية عن التمويل البالغ الصغر لكلفتها الاداريه العالية . وهذا يعود على ضعف الضمانات المادية وكثرة عدد المقترضين

3- أن مؤسسات التمويل البالغ الصغر في حالة استنادها إلى أفضل أساليب العمل فأنها ستحقق الأهداف المرجوة

4- إن تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر يخدم أهداف اجتماعيه من ناحية ويحقق عائد مادي من ناحية أخرى إذا ما تم تطبيقه بكفاءة عاليه . وعليه فأن مؤسسات التمويل البالغ الصغر يجب أن نستعمل أفضل أساليب العمل لتمويل هذه المشاريع وان تبذل جهودا لزيادة إمكانية حصول الفقراء على الخدمات المالية في المناطق الريفية وان يدرك العاملون في مثل هذه المؤسسات ضرورة الاستفادة من الخبرات والتجارب في مجال التمويل البالغ الصغر وتنفيذ أساليب العمل المصممة لتلبية الاحتياجات المحلية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى على ألدوله تهيئة البيئة المواتية لعمل وتطوير مؤسسات التمويل البالغ الصغر لما لها من دور كبير في تنمية المجتمع والذي يؤدي بدوره إلى تطوير الاقتصاد الوطني .

التوصيات

1. إن تأخذ الدولة العراقية بعين الاعتبار أهمية تنمية مشاريع خاصة صغيرة تتلائم مع مامتوفر من مواد أولية لغرض إنشاء المشاريع الصغيرة والاستفادة من هذه المشاريع في تشغيل اليد العاملة والمساهمة الفعلية في القضاء على البطالة ورفع مستوى الدخل لدى أبناء الشعب
2. تخفيف العقبات القانونية والتنظيمية التي لا تتلائم ونشاط مثل هذه المؤسسات
3. يفضل إقامة مشاريع خاصة صغيرة تتعلق بالقطاع الزراعي ومنتجاته وكذلك في الثروة الحيوانية لكون القطاع الزراعي يعاني من فائض في البطالة يتجاوز 20% وان إنشاء مثل هذه المشاريع واعتمادها على المنتوج الزراعي يساهم في تنشيط القطاع الزراعي وفتح سوق للمنتجات الزراعية

والحيوانية وكذلك استقطاب اليد العاملة العاطلة في هذا القطاع إضافة إلى قلة الكلف التي يحتاجها مثل هذه المشاريع وكذلك قصر المدة الزمنية لإنشائها

4. يرى الباحث إن تمول هذه المشاريع من قبل الدولة وجمعيات خيرية تخصص لهذا الغرض بأسعار فائدة قليلة جدا وقروض لآجل متوسط لكي تشجع أصحاب المشاريع على ذلك
5. يجب إن تساهم الدولة في إيصال الكهرباء والماء إلى المشاريع الصغيرة وتخفيض أجورها ولاسيما في بداية الإنشاء وتزويدها بالمشتقات البترولية بأسعار مدعومة من قبل الدولة لكي تكون أسعار منتجاتها ملائمة تخدم الشعب العراقي
6. إنشاء مصارف تجارية خاصة لدعم هذه المشاريع ويفضل إن تكون مقرات هذه المشاريع في المحافظات التي تروم إنشاء مثل هذه المشاريع
7. ابتعاد الدولة عن المشاريع الصغيرة والاهتمام بالبنى التحتية ولا سيما البنى التحتية والمؤسساتية في العراق قد انهارت بعد الغزو الأمريكي المجرم لبلدنا

قائمة المصادر

اولا / المصادر باللغة العربية :

أ- المطبوعات والأبحاث الصادرة من جهات رسمية :

1- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، **المسح الديموغرافي لعام 2005** ، صفر أغسطس ، 2006 ، ص39 .

ب- الكتب :

1- جيلز مالكولم ، وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة طه عبد الله منصور بدون تأريخ ص156

2- ا لسبتاني باسل ، **الفكر الاقتصادي من التناقض الى النضوج** ، بيروت دار الطليعة 1985 ص32

3- ماركس كار ل، ترجمة محمد عيتاني ، جـ2 ، بيروت ، مكتبة المعارف بدون تأريخ ص469- 473

4- مارشال الفريد ، **أصول الاقتصاد** ،ترجمة وهيب مسيحه ، المجلد الأول القاهرة مكتبة الانجلو المصرية 1952 ص331-340

5-عريقات حربي، محمد موسى ، **مبادئ الاقتصاد الكلي والجزئي** ، جـ2 ، دار زهران ، للنشر والتوزيع عملن 1977 ص106

6- الشافعي محمد زكي ، **التنمية ألاقتصاديه** ، الكتاب الأول ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1980ص58

7- أمار تياض ، **التنمية حرية عالم المعرفة** ، ترجمة شوقي جلال ، مطابع السياسة مايو 2004 الكويت ص22

8- مصطفى حسن ، محمد شفيق ،أميه بدران ، **أبعاد التنمية في الوطن العربي** دار المستقبل للنشر والتوزيع 2001ص63

9- سلامه رمزي، علي إبراهيم ((**اقتصاديات التنمية** ،مؤسسة شباب ألجامعه الاسكندريه للنشر 1986 ص72

ج - البحوث والدراسات

1- انو سالم عمير مصيباح ، **أهمية تمويل المشروعات الصغيرة** ، مجلة كلية العلوم التطبيقية ، جامعة حضرموت ،سيؤن عدد خاص بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة لوحده اليمنية مايو 2000ص39

2- جوديت براندسما ورفيقه شوالي ، **إنجاح التمويل البالغ الصغير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** ، دراسة أجراها البنك الدولي ص93

ثانيا / المصادر باللغة الانكليزية :

1- smith **adam enquiry into the nature and causes of the wealth of nations** (new yourk the modem library random houses (1937) p.243